الدور السياسي لنائب جزائري خلال أحداث 8 ماي 1945.

أ.محمد بكار/قسم العلوم الإنسانية/جامعة تبسة.

لقد تفاقم الوضع السياسي والاقتصادي في الجزائر بعد فشل إصلاحات 7 مارس 1944، وميّز الفتور حياة الجزائريين اليومية بسبب انتشار الفقر بينهم، وتردّي العلاقة مع الإدارة الاستعمارية وخدامها. ونتيجة هذا الوضع السيئ وانعكاساته السلبية، أصبح القلق يسود الأوساط الأوروبية وأحسّوا جميعا بالخوف من المستقبل الغامض الذي فرض على الأهالي الجزائريين، وكيف يكون ردّ فعلهم بعد النكسات السياسية. والشعور نفسه أحس به المستشارون المسلمون لبلديات عمالة قسنطينة والذين طالبوا يوم 24 أبريل 1945 من والي العمالة السيد (Carbonal) اتخاذ إجراءات سريعة لتجنب حوادث لا يمكن إيقافها، وللحيلولة دون تكرار أحداث مماثلة لأحداث أوت 1934 داخل العمالة.1 رغم هذا التحذير إلاّ أنّ الإدارة تعمدت ترك الأمور تتعفّن، وتواطأت مع جناح النائب الراديكالي (Abbo) زعيم رؤساء البلديات في الجزائر، ووقفت إلى جانب المعمّرين ضدّ أيّ مبادرة لتطبيق إصلاحات 7 مارس 1944، ولم يكتف المتطرفون بهذا، بل أعدّوا العدّة استعدادا لمواجهة اضطرابات متوقعة من جانب المسلمين في سرية تامة.

بدأت فعلا بوادر الانفجار، وكانت استعدادات الأوربيين لها يوميّة، وقد أعربت تصريحات نوابهم في مجالس قسنطينة عن نواياهم باستفزاز المسلمين داخل المجالس المحلية.2 ولم يمر الاحتفال باليوم العالمي للشغل سلاما على الجزائريين، فبعد أيّام قليلة وبالضبط في 8 ماي 1945 ارتكب الاستعمار أبشع مجزرة في تاريخ الجزائر والبشرية استهدفت العزّل من المسلمين الجزائريين في القرى والمداشر. كانت بداية المجزرة من سطيف، ثمّ شملت مدن وقرى عمالة الشرق الجزائري من أجل تجسيد المشروع الاستيطاني، وتأمين بقاء الاستعمار في الجزائر عشرية كاملة بمشاركة الجميع من جيش، ومرتزقة، ومعمّرين متطرفين.

كان النائب "محمد الصالح ابن جلول"(رئيس فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة) متواجدا في الجزائر العاصمة بصفته ممثلا للجزائريين في المجلس الوطني الاستشاري المؤقت (المفوضيات المالية سابقا)، والذي عيّن فيه ما بين (1943-1945) أي قبل أن تقع مجازر ماي 1945. وفي أوّل ردّ فعل منه أراد التحرّك من منبره كنائب لتهدئة العقول، لهذا استأذن مع عدد من النواب المسلمين داخل المجلس للذهاب إلى ولاية قسنطينة لتقصي حقيقة ما وقع في العمالة، لكن طلبهم رفض من قبل الإدارة دون أن تقدّم مبررات على تصرّفها.[3] لقد بيّنت السلطة فعلا نيتها في عزل الشعب الجزائري عن ممثليه، وتقزيم دور النواب الجزائريين داخل المجلس الوطني الاستشاري المؤقت، الذي أصبح مجرّد ديكورا سياسيا ليست له أي شرعيّة بحكم تعيين الإدارة لنوابه دون إجراء انتخابات.

لقد وجد النائب ابن جلول داخل جلسات المجلس الوطني قيودا منعته من اتخاذ موقف حازم من الاستعمار، لكنّه أحسّ بوطنيته وانتمائه إلى شعب انتهكت حرّياته، وارتكبت في حقّه مجازر غير مبرّرة. وبجرأته المعهودة تدخل أمام نواب المجلس، واعتبر أنّ حوادث 8 ماي بولغ فيها كثيرا، لأنّ المتسببين الحقيقيين هم معمّرون، وموظّفون، وعملهم هذا مجرد مؤامرة رجعية لإحباط قرار السابع مارس 1945.[4] لم يقدّم الدكتور ابن جلول أيّ عمل يستفزّ به الإدارة هذه المرّة، حيث لم يقدم استقالته، واكتفى بمراسلة السلطة وتنبيهها بخطورة الوضع السياسي، وتدهور المستوى المعيشي للمسلمين. لقد جاء الرد سريعا على

رسائله وهذا لمّا أصدر وزير الداخلية الفرنسي(Andrien Texier) قرارا لتموين الجزائر بما تحتاجه، وأخبر ابن جلول بهذا القرار يوم 17 ماي. وبعد مدّة قصيرة، تمكنت السلطة الفرنسية من تحريك البواخر تجاه الجزائر محمّلة بالمواد الغذائية والملابس بشكل استعجالي لم تعهده البلاد سابقا.5 كان تصرّف السلطة هذه المرّة إيجابيا نظرا للسرعة التي استغرقها التموين، لكنّ قصدها من وراء الإجراء، هو تمويه الجرائم المرتكبة في حقّ الشعب الجزائري، والتستّر على الحقائق لتغليط الرأي العام الدولي.

مثّل ابن جلول الشعب الجزائري في المجلس التأسيسي المؤقت، وحضر اجتماعاته بانتظام لمّا كان المقرّ في الجزائر وأيضا لماّ حوّل إلى باريس بعد تحرير فرنسا. تمكن رئيس فدرالية النواب المسلمين لعمالة قسنطينة التمسّك طيلة عهدته النيابية بالطرح الاندماجي، وألّح خلال الجلسات على ضرورة العمل مع المجتمع الفرنسي لتحسين ظروف الجزائريين داخل الأسرة الفرنسية. لقد ظنّ في البداية أنّ بإمكان هذا المجلس أن يعوّض ما خسرته فدرالية النواب، وبإمكانه إضافة قوانين جديدة لصالح البلاد. لكن الشيئ المميز لعهدته البرلمانية بالمجلس التأسيسي، هو مباركته إصلاحات 7 مارس 1944، ولسياسة ديغول رغم عدم قناعته بهما كما أشير إليه سابقا، وفي تدخلاته خلال الجلسات عارض المنادين بالدولة الجزائرية، ودافع عن الوحدة بين الجزائريين والفرنسيين، وعن الجزائريين الموجودين تحت الإقامة الجبرية خاصّة زعيم حزب الشعب مصالي الحاج.

رغم التحوّلات السياسية العالمية، وتطلعات الشعوب المستعمرة إلى الحريّة، بقي ابن جلول وفيّا لوحدة ممكنة بين الجزائريين والفرنسيين، ولتحقيق هذه الغاية اقترح زيادة عدد النواب المسلمين في المجالس المحليّة، ومنحهم فرصة التمثيل في المجالس البرلمانية، فمن غير المعقول أن يمثل ابن جلول شعبا كاملا داخل المجلس التأسيسي المؤقت، بينما يمثل خمسة نواب أوربيين عدد قليل من المعمّرين، لهذا طالب من الحكومة زيادة عدد الممثلين الجزائريين في المجلس العام حسب عدد السكان.[6] وكان كل ما أتيحت له الفرصة في جلسات أخرى إلاّ وقدّم اقتراحاته مثل اهتمامه بالمجنّدين الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية، وفضح سياسة التمييز الموجود بين المسلمين والفرنسيين في الوسائل الموضوعة بين أيديهم، ومشاكل استفادة العمال الجزائريين من العلاوات، ووضعية عائلات المجندين، وعدم ترقية الضباط الجزائريين إلى رتبة عقيد رغم كفاءتهم. كما عاتب ابن جلول من جهة أخرى رئيس لجنة الدفاع الوطني (Pierre Vion) على الحصّة الغذائية القليلة الممنوحة للمجندين الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية، بينما كانت وجبات المجنّدين الفرنسيين أكثر منها بكثير. وفي الموضوع نفسه طالب بضرورة استفادة المجندين الجزائريين من العطل لكونهم غادروا الجزائر منذ جانفي 1943 وهذا ما سبب لهم التعب والإرهاق.[7]

وفي جلسة يوم 27 مارس 1945 انتقد ابن جلول السياسة الاقتصادية للبلاد، ووصفها بالكارثية نتيجة انتشار المجاعة والبطالة، وطرق توزيع المؤن، إذ كان حظ العائلة الجزائريّة الاستفادة من أربعة كيلوغرامات من الحبوب الصلبة مدة شهر كامل داخل المدن، بينما كانت حصّة العائلات الريفية أقل، وفي حالة ما إن وزعت لا توزّع بانتظام. وقد أرجع ابن جلول أسباب ضعف التموين إلى ضعف المواصلات بين المتروبول والجزائر، ولحل هذا المشكل طالب من الحلفاء يد المساعدة لتلبية نداء الجزائريين حتى يتمّ إنقاذ الأطفال والمرضى، وهذا بفضل تخصيص سفينتين تجاريتين للتموين من المغرب وتونس.[8] كما طلب من وزير الداخلية عدم الاعتماد على الجهاز الإداري الكولونيالي المريض الذي تمثّله الحكومة العامّة في الجزائر، لأنّ مكاتبها مملوءة بالغبار لفقدانها روح المسؤولية، واقترح تعويضها بربط العمالات الجزائرية بالمتروبول، وزيادة عددها لدعم الوحدة بين البلدين، وقد ربط ابن جلول الوضع الاقتصادي

بهذا الإجراء في تدخلاته أمام النواب حين قال:«...فعكس طبعي غير الهادئ، سوف لا أقتنع إن لم تتّخذ الحكومة بعد التصويت على جلسات هذا المجلس إجراءات وأشياء كثيرة تجاه شعبي في الجزائر الفرنسية. أرجو منكم إعادة الجزائر إلى فرنسا، وإلى الجمهورية حتىّ نتمكّن معا من مواجهة القرون القادمة والرؤوس مرفوعة».[9]

لقد دافع ابن جلول على الجزائريين وحقوقهم أثناء مداخلات النواب في المجلس الاستشاري ما بين 1945- 1946. وكان إلحاحه كبيرا على ضرورة تقصّي الحقائق حول مجازر 8 ماي 1945، وإرسال لجنة حكومية لتحديد المتورطين فيها. وقد دعّم تدخلاته بحقائق كثيرة عرفتها الأحداث، وطلب من نواب المجلس الاستشاري فتح نقاش حول ما جرى في ماي، وجعله من الأولويات السياسية. وقدّم عتابا للإدارة لأنّها لم تسمح له بزيارة الأماكن التي شهدت المجازر، وحذّرها من وضع البلاد المشحون بالإضطرابات. وبعد تردّد وافق المجلس على طلب ابن جلول، وتمّ طبعه وتوزيعه على النواب تحت رقم 450، وأرسل إلى لجنة التنسيق الدائمة لشؤون المسلمين. رغم كونه وحيدا تمكّن ابن جلول من تقديم شهادته في جلسة المجلس المنعقدة يوم 18 جويلية 1945 بعد ما زار بعض المناطق السّاخنة في الجزائر التي عاشت المجازر. ففي يوم 29 ماي أي ثلاثة أسابيع بعد بداية الأحداث، رأى النائب الجزائري كتيبة مغربية في مدينة قالمة بالشرق الجزائري تدمّر قرية بكاملها، وتدفع أمامها ما يمكن حمله من الغنائم مسافة سبعة كيلومترات عبر الطريق الوطني الرابط بين مدينة قسنطينة وقالمة.[10] وتعليقا على خطورة ما شاهده عاتب في جلسة يوم 19 جوان 1945 لجنة الجنرال توبارت(Tubert) المعيّنة لأنّ تحقيقاتها في المجازر لم تكن كاملة ومنصفة، ولم تذكر في تقريرها رأي الجزائريين، وهذا ما جعله يعتبر أنّ مهمتها فاشلة.

تميّزت تدخلات ابن جلول في معظمها بالكشف عن تجاوزات وجرائم المعمّرين والجيش في عدّة مناطق لم تشر إليها التقارير الفرنسية الرّسمية. فعلى سبيل المثال أشار إلى وجود مخزن للأسلحة الحربية في بيت الرئيس السابق لبلدية حمّونة التابعة لعمالة قسنطينة، حيث استعمل هذا المستودع من قبل المعمّرين خلال ارتكاب المجازر. واتهّم ابن جلول وزير الداخلية بالتواطؤ مع المجرمين، وبيّن أنّ يوم 8 ماي 1945 حضّر له جيّدا من قبل قتلة محترفين تحت وصاية المافيا التي تحكم الجزائر، فهي التي تمكنت من خلق صراع دائم بين المسلمين والفرنسيين، ورفضت مرارا المساواة مع السكان أصحاب الأرض. وقد وردت في تدخلاته عدّة أسماء لأشهر المناوئين للجزائريين مثل المستوطن ميلييوت (Milliot)، المدير السابق للشؤون الأهلية، إذ وصفه النائب الجزائري بالذئب أحيانا، وبالفاشي أحيانا أخرى، لأنّ في تقديره هو الذي سهّل تنقل مصالي الحاج إلى الجزائر لعرقلة مشروع المؤتمر الإسلامي، وهو الذي كان مع إدارته وراء اغتيال الشيخ كحول للنيل من الشيخ الطيب العقبي وجمعية العلماء المسلمين كما سبق الإشارة إليه. وفي تعرّضه إلى مسيرة يوم 8 ماي 1945 ذكر ابن جلول أنّها كانت منظمّة من أجل المطالبة بتحسين أوضاع الجزائريين الاجتماعية، والاقتصادية، ومن أجل نيل الحرية، والاحتفال بعيد العمال، وانتصار الحلفاء على دول المحور. لكنّ الجيش الفرنسي حوّل دوره إلى دور آخر، فعوض أن يحمي الأشخاص، قامت مدرّعاته بالدوس على خيّم البدو والرحل العزل، وقصف الأرياف لعدّة أيّام بصفة متواصلة بمساعدة المرتزقة الأوروبيين المسلحين من قبله.

رغم استنكار ابن جلول لما وقع من تجاوزات في حقّ الجزائريين، إلاّ أنّ كلامه بقي عملا معزولا داخل مجلس مشكل في الغالب من نواب فرنسيين. لهذا السبب لم تكلل عهدته البرلمانية بأيّ إصلاحات جديدة لفائدة البلاد. ورغم حججه القاطعة الموضّحة لعدم كفاءة لجنة التحقيق التي ترأسها الجنرال توبارت (Tubert)، ووالي عمالة وهران باتسيتيني (Batistini)، لم تفتح السلطات الفرنسية تحقيقا

معمّقا، وحتىّ الجرائد الفرنسية امتنعت عن نشر الحقائق، وقامت بالترويج للفتنة، وناصرت العمليات الإجرامية ضدّ العزّل. وقد اعتبر ابن جلول زيارة وزير الداخلية أندرييان تكسيي (Andrien Tixier) الخاطفة للجزائر غير مجدية، لأنّها تسببت في إحباط معنويات الجزائريين بمقابلته الأوروبيّين فقط.

وفي نفس السياق حمّل ابن جلول شيوخ البلديات مسؤولية ما وقع من مجازر نتيجة تصرفاتهم الحاقدة المملوءة بالضغائن الفاشية، وندّد بجرائم يوم 25 جويلية 1945 المقترفة من قبل الكتيبة السنغالية الخامسة عشرة في سكيكدة إثر عودتها من تونس. فخلال مسيرتها نهبت ممتلكات الجزائريين في غياب السلطة، ولحسن الحظ تدخلت شرطة الحلفاء وإلاّ كانت النتائج وخيمة، لهذا كله حمّل ابن جلول والي عمالة قسنطينة لاستراد كاربونال (Carbonal) المسؤولية الكاملة لمثل هذه التجاوزات. وللتخفيف من حدّة التوتر اقترح حلولا مستعجلة لمعالجة الوضع كمنح حقّ المواطنة لكلّ الجزائريين، ومحاكمة المعتقلين الجزائريين من قبل قضاة مستقلين من المتروبول، أو إطلاق سراحهم، وتجريد المعمّرين من كلّ سلاح، كما تمنّى أن تكون أحداث 8 ماي 1945 هي الأخيرة في الجزائر.11 كما خاطب ابن جلول النواب الفرنسيين بشدّة في تقييمه لمأساة 8 ماي، وعاتب المتسببين فيها حيث قال:« أنا لا أحاكم فرنسا، لكنّني أحاكم خدّامها السّيئين، فالسيادة بالنسبة لنا شيء، والكولون شيء آخر، ولا يجب الخلط بينهما. لقد قرأت في جريدة الفيغارو(Le Figaro) عنوانا كبيرا جاء فيه "الفشل للاندماج". لقد كافحت من أجل هذا الاندماج مدّة 15 سنة، وهو ما لم يتوجّه تشريع جول فيريي. هل أنا شخص غير مسؤول يتحدّث إليكم».[12]

دور ابن جلول في المجلس التأسيسي:

حاول ابن جلول بعد أحداث ماي 1945 تأسيس جبهة وطنية مستقلة تتكون من اشتراكيين، وشيوعيين فرنسيين معتدلين، والبعض من النواب المسلمين للدفاع عن الطرح الاندماجي. لكنّ مبادرته فشلت، وأصبح غير قادر على جمع مناصرين لطرحه. لقد اضطرّ النائب الجزائري خلال إقامته في باريس الاحتكاك بالأحزاب الفرنسية من أجل البحث هناك عن دعم افتقده في الجزائر، فاتصل بعدّة شخصيات حزبية داخل البرلمان الفرنسي دون التخلي عن أفكاره القديمة، كما حارب كلّ فكرة تعادي الاندماج من جامعة أو حريّة، لأنّه يريد باختصار اندماجا تاما من أجل المساواة في الحقوق والواجبات، وقد صرّح بهذا في مجمل مداخلاته البرلمانية.[13] هكذا لم تعد حركة ابن جلول تستقطب مزيدا من النواب الجزائريين، لأنّ أحداث ماي 1945 أجبرت الشعب الجزائري على تغيير أسلوب التعامل مع الاستعمار، كما تجنّد المعمّرون يوم 28 جوان 1945، وأسّسوا جمعية تدافع عن مصالحهم وتعزّزها دون التخلي عن الجزائر الفرنسية.[14]

تمكّن بعض دعاة الاندماج من الاستفادة من التمثيل البرلماني كمسلمين بعد إصدار الحاكم العام إيف شاتانيو(Yves Chataigneau) مرسوما يوم 17 أوت 1945، حيث عين الدكتور ابن جلول والدكتور لخضاري ممثّلان للجزائريين في هذه الهيئة.[15] وأمام تنامي مطالب الشعب الجزائري بعد تطور الحركة الوطنية، قامت السلطة بإصدار مرسوم يوم 15 سبتمبر لتعويض المفوّضيات المالية بمجلس جزائري متكوّن من نواب جزائريين وفرنسيين. وأمام الفراغ السياسي وفي غياب فرحات عباس والزعماء السياسيين الذين كانوا معتقلين خلال مجازر ماي، قاد ابن جلول فريقا بديلا من أنصاره إلى فرنسا، وحاول أمام المجلس التأسيسي الأوّل دعم سياسة الاندماج الجزئي، لكن محاولته باءت بالفشل الكامل، لأنّ جميع الأطراف رفضت الفكرة، ونقصد الشعب الجزائري، والمعمّرون والمسئولون الفرنسيون.[16] لقد تعرّض ابن جلول مع بعض الأوفياء للاندماج إلى الانتقاد خلال زيارته لباريس، واعتبر البعض من

أضداده أنّ نجاحه في انتخابات 21 أكتوبر 1945 الخاصة بتمثيل الجزائريين المسلمين داخل المجلس التأسيسي الأوّل ناقصا، لأنّ منافسيه الحقيقيين فرحات عباس ومصالي الحاج لم يشاركا بحكم وجودهما تحت الإقامة الجبرية. هكذا لم يبق لابن جلول كثيرا من الأنصار داخل فدرالية المنتخبين المسلمين، ولم يستطع الزعيم السابق لفدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة من جمع شمل بقيّة النواب داخل العمالة بسبب اعتزال البعض منهم السياسة بعد أحداث ماي 1945 مباشرة، أو التحاق البعض الآخر بحزب فرحات عباس الجديد الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري(U.D.M.A.) عام 1946.

لقد رأى أضداد ابن جلول أنّ اختيار الإدارة لدعاة الاندماج في الانتخابات كان مقصودا لتفويت فرصة النجاح على حزب الشعب الجزائري وأحباب البيان والحرية، واتهمت بتزوير نظام الانتخابات لصالح جماعة رئيس فدرالية المنتخبين الذين تحصّلوا على 7 مقاعد، بينما تحصّل الجناح الشيوعي للإدارة على مقعدين.[17] هكذا عزل ابن جلول وأصبح منبوذا من قبل الجميع، ونال نجاحا مشكوكا في هذه الانتخابات. فما كانت ترمي إليه الإدارة هو تحقيق مشاركة نسبية للشيوعيين في الجزائر رغم الرداءة الموجودة في تعدادهم.[18] وقد أثبتت الإدارة أنّها لم تكن يوما مستعدّة للعمل مع ابن جلول وفدراليته، حتّى أنّ فوزهم لم يقنع نواب المعمّرين الذين طالبوا السلطة بمنع التمثيل الجزائري أصلا، وألحّوا على الحكومة الفرنسيّة يوم 5 أكتوبر 1945 تطبيق الصّرامة بوضع حدّ للتسامح، حتى لا يتم القضاء على السّيادة الفرنسية، كما طالبوا الاحتفاظ بالقسم الانتخابي نفسه الذي يفرّق بينهم وبين الجزائريين.[19]

بعد التحاق ابن جلول بالمجلس التأسيسي الأوّل، أعدّ برنامجا طالب فيه بالمساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين، وتمكّن النائب الجزائري من عرضه على نواب المجلس لمناقشته رغم الصعوبات التي عارضته. وفي الأخير رفض النواب من الجناح الشيوعي التصويت عليه. وبهذا فوّت المعمّرون الفرصة على الشعب الجزائري لأداء واجبه الانتخابي في القسم نفسه مع الأوروبيين. واصل ابن جلول ونواب فدراليته العمل دفاعا على المظلومين من أجل تطبيق لائحة العفو الشامل يوم 9 مارس 1946، وبعد جلسات ساخنة نجح وتمّ التصويت عليها، وهذا ما سمح بإطلاق سراح جميع المعتقلين الذين سجنوا منذ ماي 1945.

لم يجد ابن جلول ضالته داخل المجلس التأسيسي الأوّل، وتبخّرت أحلامه في رؤية مشروعه يتجسّد. وتعبيرا عن الاستياء قاطع انتخابات 13 مارس 1946 الخاصّة بتعيين ممثلين عن الأطباء المسلمين داخل المجلس الاستشاري للعمالة.[20] ولم يقدم قائمة للمترشحين من فدراليته في انتخابات 2 جوان 1946 لتعيين أعضاء المجلس التأسيسي الثاني. أراد ابن جلول من وراء هذه المقاطعة إثبات لخصومه السياسيين أنّ العمل داخل هذا المجلس لا جدوى منه، وهكذا فسح الطريق أمامهم، وذهب أبعد من ذلك، حيث دعّم مرشحي حزب فرحات عباس الذين تحصّلوا على 72% من الأصوات المعبّر عنها، فنالوا هكذا11 مقعدا من أصل 13، بينما تحصل الاشتراكيون على مقعدين فقط.[21]

تذوّق نواب حزب فرحات عباس الفشل نفسه بعد تجربة داخل المجلس التأسيسي الثاني، وعانوا من الفتور السياسي الذي اشتكى منه ابن جلول وأتباعه، فلم يحقّقوا أدنى المطالب، فتأجّل استقلال الجزائر، وتبخّرت أحلامهم في تشكيل حكومة جزائرية تابعة فدراليا لفرنسا كما جاء في المشروع الذي عرضوه في شهر أوت 1946 على مكتب المجلس التأسيسي. لقد أثبت ابن جلول بانسحابه المقصود أنّ الإدارة لن تتراجع في سياستها العنصرية، وبقراره أسكت أصوات أنداده الذين اتهموه بالاستفادة من حوادث ماي كما سبق الإشارة إليه. وقبل انتهاء عهدته بالمجلس التأسيسي الأوّل تمكّن من مخاطبة

المتزمّتين من النواب المعمّرين بلهجة قويّة، معترفا بسلطانهم، وانتهاجهم سياسة مسدودة مآلها رهن الشعب في دائرة المخاطر واللاّمساواة.[22] لقد حقّق المعمّرون انتصارا كبيرا بتصويت المجلس التأسيسي الثاني يوم 5 أكتوبر 1946 على قانون يضمن بقاء القسمين الانتخابيين على حاله، ومنح القانون نفسه حق التمثيل البرلماني للمنتخبين الجزائريين (30 ممثلا)، وحق التمثيل في مجلس الشيوخ (14 ممثلا). مهما أتى هذا القانون من محفّزات، فإنّه جاء متأخّرا ولم يخدم الجزائريين كون أنّ المعمّرين لهم نصف المقاعد، وهم مجرد أقلية داخل المجتمع الجزائري.

في هذا الجوّ المتميّز بالفتور السياسي، استغل ابن جلول فشل أنصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري داخل المجلس التأسيسي، وقدّم نداءا لكافة الاتجاهات السياسية الجزائرية طالبا منها التعقل، والتمسك بوحدة الكلمة من أجل العمل سويا لإنجاح سياسة الوفاق الفرنكو- إسلامي الذي دعا إليها سابقا.[23] ومرّة أخرى لم يجد ابن جلول من يسمعه نتيجة الاختلافات الكبيرة في صفوف الحركة الوطنية من جهة، وطغيان العمل الفردي داخل الأحزاب من جهة أخرى.

وبمناسبة إجراء انتخابات 10 نوفمبر 1946 التشريعية لتعيين نواب المجلس الوطني، قرّر(مصالي الحاج) زعيم الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية المشاركة فيها بعد موافقة السلطة الاستعمارية، ولتفويت الفرصة عليه وعلى أنصاره قامت الإدارة باستدعاء بعض البرجوازيّين، والمنتخبين الجزائريين، لقطع الطريق أمام المرشحين من حزبه. ومارست الإدارة ضغوطات على ابن جلول حتى يتراجع عن موقفه لما قرّر مقاطعة هذه الانتخابات لكي يترك الفرصة لقائمة حزب مصالي. كانت الإدارة قد خططت لمنح مقاطعة الدائرة الانتخابية لشمال قسنطينة لابن جلول ولخضاري قبل إجراء الانتخابات، وبرفض الأوّل وتمسّكه بقراره، واجهت الإدارة عدّة صعوبات، ولم تنفع ضغوطات الوالي لما هددّ ابن جلول بالقضاء على مستقبله السياسي.[24] لقد جاء قرار ابن جلول بعد قناعة ذاتية بعدم جدوى هذا المجلس، فبفضل تجربته البرلمانية القصيرة أدرك أنّ من حقّ الجزائريين أن يطالبوا بإنشاء مجلس جزائري أوسع من المجلس الوطني.

المراجع:

Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Question Nationale et Politique . Algérienne(1919-1951), Tome2, 2éme édition, Entreprise National du Livre, Alger1993, p.697.

2. Charles-Henri Favrod, La Révolution Algérienne, Plon, Paris 1959, p.75 & Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, édition Réné Julliard, Paris 1962, p.153.

3. Mahfoud Kaddache, op.cit, p.721..

4. عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي (1936-1945)، ج 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1984، ص.341.

5. La Dépêche Algérienne, 28 Mai 1945.

6. J.O.R.F, A.C.P, 2éme séance, Annexe 390, 23 Mars 1945, p.467.

7. Ibid, pp:998-999.

8 J.O.R.F, A.C.P, 2éme séance,op.cit, 14 Décembre 1944, p.543.

9. Ibid..

Ibid,18 Juillet 1945, p.1401.10.

séance,op.cit, p.1402. 11. J.O.R.F, A.C.P, 2éme
Ibid.. [12]
13عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص.242.

L. Boyer Banse, Français de France, Français d'Algérie, La Maison des Livres, Alger 1946, p.26.14
77..cit, p.Henri Favrod, op15 .
cit, p.160...Ferhat Abbas, op16
[17]. Ahmed Hannache, La Longue Marche de l'Algérie Combattante(1830-1962), édition Dahleb, Alger1980, p.74 & Jean Ganiage, Histoire Contemporaine du Maghreb de1830 à Nos Jours, p.523.

18.Paul-Emil Sarrasin, La crise Algérienne, Les éditions du Cére, Paris 1949, p.110.
cit, pp:29-30.. L.Boyer Banse, op.[19]
A.W.C, Police des Renseignements Généraux, District de Constantine, N° 2391, 1 Avril 1946..[20]
Robert Aron, François Lavagne, Janine Feller, Yvette-Garnier Rizet, Les Origines de la Guerre .[21]
d'Algérie,Arthéme Fayard, Paris 1962, p.25 & Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, Ibid, p.162.

La Voix Indigène, N° 654, Lundi 13 Mai 1946..[22]
[23]. La Voix Indigène, op.cit, N° 671, Vendredi 06 Décembre 1946.

Mahfoud Kaddache, op.cit, p.758..[24]